الصباح الاقتصادية
12
العدد 3650 - السنة الثالثة عشرة
الثلاثاء 28 شعبان 1441 - الموافق 21 أبريل 2020
Tuesday 21 April 2020 - No.3650 - 13 th Year

في مؤشر يعكس دعم المساهمين لخطط الشركة على المدى الطويل

عمومية «ابيكورب» تقر رفع رأس المال القابل للاستدعاء إلى 8.5 مليارات دولار

■ رفع رأس المال المصرح به إلى 20 مليار دولار ورأس المال المكتتب به إلى 10 مليارات

أحمد عتيقة

انفوجرافيك توضيحي

شريف السيد

■ تحويل 500 مليون دولار من الاحتياطيات العامة والأرباح المحتجزة إلى رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل

أعلنت الشركة العربية للاستثمارات البترولية (ابيكورب)، وهي مؤسسة مالية تنموية متعددة الأطراف، اليوم عن مصادقة الجمعية العمومية على زيادة في رأس المال القابل للاستدعاء بناء على توصية مجلس إدارة ابيكورب ليرتفع إلى 8.5 مليار دولار أمريكي، إلى جانب موافقته على زيادة كبيرة في رأس المال المصرح به ورأس المال المكتتب به، وذلك خلال الاجتماع السنوي العام للجمعية العمومية.

وتؤكد زيادة رأس المال هذه، والتي تعدّ الأكبر على الإطلاق في تاريخ الشركة، دعم المساهمين لخطط النمو المستدامة التي تنتهجها ابيكورب على المدى الطويل والتي تسعى من خلالها إلى تحقيق الفائدة القصوى للدول الأعضاء. كما تضمن زيادة رأس المال القابل للاستدعاء، بوجه خاص، استدامة للشركة ومرونتها المالية، فضلاً عن تعزيز مركزها المالي.

وقد تمت زيادة رأس المال المصرح به للشركة إلى 20 مليار دولار أمريكي ورأس المال المكتتب به إلى 10 مليار دولار أمريكي، بالإضافة إلى تحويل 500 مليون دولار أمريكي من الاحتياطيات العامة والأرباح المحتجزة للشركة إلى رأس مالها المصدر والمدفوع بالكامل.

وفي هذه المناسبة، قال الدكتور أحمد علي عتيقة، الرئيس التنفيذي لابيكورب: «ستتيح لنا هذه الزيادة في رأس المال إمكانية تحقيق أهدافنا كشريك مالي موثوق لقطاع الطاقة في الدول العربية، وذلك من خلال مواصلتنا تنفيذ مشاريع تنموية مستدامة ومؤثرة تهدف إلى دعم وتعزيز الأنشطة الاستثمارية، حيث يأتي ذلك في الوقت الذي تدخل فيه ابيكورب مرحلة جديدة في مسيرتها الطموحة المرتكزة على سمعتها الراسخة. وأود في هذا السياق أن أعرب عن خالص الشكر والتقدير للثقة الكبيرة التي وضعها مساهمونا في ابيكورب واستعدادهم الدائم لمساندة جهود الشركة الحثيثة لدفع عجلة النمو في قطاع الطاقة والصناعات البترولية في جميع أنحاء المنطقة.»

من جانبه، قال الدكتور شريف السيد أيوب، كبير المدراء الماليين لشركة ابيكورب: «تمثل زيادة رأس المال إحدى الركائز الأساسية التي تستند إليها خطط نمو ابيكورب بما يتوافق مع مستوى تحمل المخاطر الذي أقرّه مجلس الإدارة ويواكب استراتيجية ابيكورب الخمسية، والتي من شأنها تعزيز قدرة ابيكورب على الإقراض والاستثمار لتلبية الاحتياجات المتزايدة لشركائنا في قطاع الطاقة من القطاعين العام والخاص. ولا شك بأن هذا الدعم الاستثنائي من قبل الدول الأعضاء سيعزز موقع ابيكورب كمؤسسة مالية تنموية متعددة الأطراف تتمتع بمركز مالي قوي، ورسملة ممتازة، وسيولة عالية، وربحية مستدامة».

تجدر الإشارة إلى أن ابيكورب قد أعلنت مؤخرا عن نتائج مالية قوية للعام 2019، مسجلة زيادة بنسبة 17% على أساس سنوي في صافي الدخل المتكرر ليصل إلى 112 مليون دولار أمريكي، مقارنة بنحو 96 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2018. وجاءت الربحية القوية للشركة خلال عام 2019 مدفوعة بأداء أعمال تمويل المشاريع والتجارة والخزانة والأوراق المالية، اللذان حققا زيادة في إجمالي الدخل على أساس سنوي بنسبة 32% (201 مليون دولار أمريكي) و24% (80 مليون دولار أمريكي) على التوالي.

لجنة التعاون المالي والاقتصادي الخليجي تشهد الاجتماع الـ 111

انطلقت أمس أعمال الاجتماع الـ 111 للجنة التعاون المالي والاقتصادي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك عبر الاتصال المرئي، حيث عقدت لجنة وكلاء وزراء المالية اجتماعها الـ(57) التحضيري برئاسة وكيل وزارة المالية صالح الصرعاوي للوفد الكويتي، وبمشاركة الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية والتنموية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية خليفة العبري، وبحضور ممثلي الدول الأعضاء والأمانة العامة، بهدف مناقشة العديد من المواضيع ورفع التوصيات المناسبة بشأنها للوزراء. حيث تم خلال الاجتماع مناقشة ما يتعلق بالنتائج والتوصيات الواردة في اجتماعات اللجان المشتركة بين دول المجلس ذات الصلة بالتعاون المالي والنقدي والجمركي، تمهيدا لرفعها إلى وزراء المالية لاتخاذ ما يرونه مناسبا.

كما استعرضت لجنة وكلاء وزراء المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في اجتماعها آخر التطورات حول حزم التحفيز الاقتصادية التي أقرتها دول المجلس، والقرارات المتخذة لدعم الأنشطة الاقتصادية المتأثرة بفيروس كورونا المستجد، والدعوة للتنسيق الدائم لمواجهة الآثار المترتبة على هذا الوباء. ومن الجدير بالذكر من المقرر أن ينعقد اليوم الثلاثاء الموافق 21 أبريل 2020 الاجتماع الـ111 للجنة التعاون المالي والاقتصادي على مستوى وزراء المال والاقتصاد في دول مجلس التعاون الخليجي.

صالح الصرعاوي

الفائض التجاري الكويتي مع اليابان يرتفع أكثر من الضعف في مارس

أظهرت بيانات حكومية يابانية نشرت أمس الاثنين أن الفائض التجاري الكويتي مع اليابان بلغ في مارس الماضي أكثر من ضعف ما كان عليه في الشهر نفسه من العام الماضي وذلك بفضل الزيادة في الصادرات.

وقالت وزارة المالية اليابانية في تقرير أولي إن الفائض التجاري الكويتي مع اليابان ارتفع بنسبة 4ر112 بالمئة للمرة الأولى في شهرين وان الميزان التجاري بين البلدين يسجل فائضا لصالح الكويت منذ 12 سنة وشهرين.

ولكن هذه المرة سجلت تلك الصادرات قفزة أكبر وبنسبة 6ر69 بالمئة على أساس سنوي لتصل إلى 3ر65 مليار ين ياباني (605 ملايين دولار) في أول زيادة منذ شهرين في حين نمت الواردات من اليابان بنسبة أقل هي 8ر11 بالمئة لتصل إلى 3ر18 مليار ين ياباني (170 مليون دولار) بزيادة هي الأولى في شهرين أيضا.

في المقابل انخفض الفائض التجاري لدول منطقة الشرق الأوسط مع اليابان بنسبة 7ر13 بالمئة إلى 1ر467 مليار ين ياباني (3ر4 مليارات دولار) الشهر الماضي مع تقلص الصادرات المتجهة إلى اليابان من المنطقة بنسبة 3ر9 بالمئة عن العام السابق من جراء انخفاض بلغ تسعة بالمئة في إجمالي صادرات النفط الخام والمنتجات المكررة والغاز الطبيعي المسال والموارد الطبيعية الأخرى التي تشكل 7ر95 بالمئة من إجمالي صادرات المنطقة إلى اليابان.

أما الصادرات اليابانية الى المنطقة فقد ارتفعت بنسبة واحد بالمئة مدفوعة بالطلب على السيارات والصلب.

وكشفت أقام وزارة المالية اليابانية عن أن ثالث أكبر اقتصاد في العالم سجل فائضا تجاريا مع باقي الدول بقيمة 9ر4 مليارات ين ياباني (46 مليون دولار) في مارس وذلك للشهر الثاني على التوالي رغم أن الصادرات انخفضت بنسبة 7ر11 بالمئة عن العام السابق وهو أكبر انخفاض منذ يوليو 2016 بسبب تداعيات انتشار فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19) على الطلب على السيارات والسفن.

وانخفضت الواردات بنسبة خمسة بالمئة بسبب انخفاض فواتير الفحم والغاز الطبيعي المسال والنفط الخام فيما بقيت الصين أكبر شريك تجاري لليابان تليها الولايات المتحدة.

آلية جديدة للكشوف الهندسية في الظروف الاستثنائية

«الائتمان»: صرف مبلغ يفوق 5 ملايين دينار لأكثر من 1000 عميل

قام نائب رئيس مجلس الإدارة المدير العام لبنك الائتمان الكويتي صلاح مضف المضف صباح أمس بجولة لتفقد سير العمل بفريق طوارئ البنك ، رافقه خلالها مدير مركز نظم المعلومات حمود الحميد.

وقالت الناطقة باسم البنك / حياري الخشتي: إن الجولة التي كانت ميدانية في بعض جوانبها، و(online) في أخرى وعبر الوسائط ووسائل الإتصال الحديثة، إستهدفت بالأساس الوقوف على سير عمل فرق الطوارئ في البنك لضمان القيام بالوظائف والأدوار والمهام المسندة إلى البنك، وعلى رأسها التأكد من إجراءات صرف وتحويل الدفعات للقروض العقارية إلى مستحقيها من المواطنين المستفيدين من قروض البنك بإنسيابية وسلاسة؛ وعدم وجود أي عقبات أو عراقيل بهذا الخصوص، فضلا عن الوقوف عن كثب على إجراءات صرف رواتب العاملين في البنك وضمان تحويلها إلى حساباتهم المصرفية قبل حلول شهر رمضان المبارك.

وأوضحت الخشتي - في تصريح صحافي لها اليوم – أن الجولة تأتي بالتزامن مع انتهاء الإدارة الهندسية بالبنك من إعداد آلية للكشوف الهندسية بإستخدام تقنية الـ(Tough Pad)، تمهيدا لصرف دفعات القروض العقارية للمواطنين (on line).وأكدت الخشتي أن الجولة - بشقيها الميداني والإلكتروني - إستهدفت كذلك التأكيد على حرص البنك على سلامة العاملين ومراعاة الإعتبارات والإشتراطات المتعلقة بالوقاية من فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) وفي مقدمتها مبدأ (التباعد الاجتماعي).

من جهة أخرى ، كشفت الخشتي أن إجمالي المواطنين المستفيدين من إنشاء حساب بإستخدام الرقم المالي (OTP) التي أطلقها البنك قبل نحو عشرة أيام بلغ 350 مواطنا، مشيرة إلى أن الخدمة تسمح للمواطنين بتقديم طلبات صرف دفعات القروض العقارية الخاصة بالبنك إلكترونيا وتضمن عدم تأخر مراحل البناء، و تم استفاد من من التحويلات الالكترونية online لدفعات القروض (1054 الف و اربعة و خمسون مواطن بإجمالي مبالغ تفوق 5 ملايين دينار كويتي في هذه الظروف الإستثنائية.

و بهذه المناسبة هنأ المضف القيادة السياسية و جميع العاملين بالبنك بحلول شهر رمضان المبارك ضارعا إلى الله تعالى بان يكشف هذه الغمة عن الكويت و الكويتيين و العالم أجمع.

مؤشرات البورصة تتراجع.. و«العام» ينخفض 12.7 نقطة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على انخفاض مؤشر السوق العام 7ر12 نقطة ليبلغ مستوى 4797 نقطة بنسبة هبوط بلغت 26ر0 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 4ر105 مليون سهم تمت عبر 5936 صفقة نقدية بقيمة بلغت 6ر26 مليون دينار كويتي (نحو 44ر90 مليون دولار أمريكي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 9ر4 نقطة ليبلغ مستوى 5ر4022 نقطة بنسبة هبوط بلغت 12ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 3ر32 مليون سهم تمت عبر 1434 صفقة نقدية بقيمة 8ر1 مليون دينار (نحو 12ر6 مليون دولار).

كما انخفض مؤشر السوق الأول 5ر16 نقطة ليبلغ مستوى 2ر5191 نقطة بنسبة هبوط بلغت 32ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 11ر73 مليون سهم تمت عبر 4502 صفقة بقيمة 7ر24 مليون دينار (نحو 9ر83 مليون دولار).

في غضون ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 09ر12 نقطة ليبلغ مستوى 1ر4006 نقطة بنسبة هبوط بلغت 30ر0 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 8ر28 مليون سهم تمت عبر 1169 صفقة نقدية بقيمة 6ر1 مليون دينار (نحو 4ر5 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (فيوتشر كيد) و(انجازات) و(اركان) و(كامكو) أما شركات (اهلي متحد) و(بيتك) و(خليج ب) و(برقان) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (مراكز) و(مشاعر) و(الانماء) (المدينة) الأكثر انخفاضا.

جلسة حمراء للبورصة